

Distr.: General
26 April 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمسااعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

التقرير الثامن والأربعون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية
البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمسااعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن الذي يتضمن الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٨ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/72/371/Add.9). واجتمعت اللجنة أثناء نظرها في التقرير مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برود خطية وردت في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٢ - وقدم الأمين العام، في تقريره الأولي (A/72/371/Add.4) المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الاحتياجات من الموارد المقترحة للبعثة لعام ٢٠١٨ بمبلغ ٢٣ ٧٠٠ ٤٢٣ ١٤٠ دولار. وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/72/7/Add.14)، الفقرة ٣٦، المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بالموافقة على اقتراح الأمين العام، رهنا بتعليقاتها وتوصياتها. بيد أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٢/٢٢ ألف، المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قررت ما يلي: (أ) عدم الموافقة على الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ و (ب) الإذن للأمين العام بالدخول في التزامات للبعثة بمبلغ يصل إلى ٨٢ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛ و (ج) أن تطلب إلى الأمين العام تقديم اقتراح الميزانية المستكمل للبعثة لعام ٢٠١٨ في الجزء المستأنف



الرجاء إعادة استعمال الورق



الثاني من دورتها الثانية والسبعين؛ وفي وقت لاحق، قدم الأمين العام في تقريره (A/72/371/Add.9) المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠١٨، الاحتياجات المستكملة المقترحة من الموارد لتغطية تكاليف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في عام ٢٠١٨ بمبلغ قدره ١٥١ ٤١٨ ٠٠٠ دولار، تشمل سلطة الدخول في التزام بمبلغ ٨٢ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار. ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير جدول يقارن بين مقترح الميزانية الأصلي ومقترح الميزانية المنقح لعام ٢٠١٨.

ثانياً - أداء الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ والاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٨

ألف - أداء الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

٣ - فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تُقدّر النفقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بمبلغ ٣٤٣ ٢٢٩ ٠٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد البالغ ٣٤٧ ٤٢٧ ٦٠٠ دولار لفترة السنتين، مما يؤدي إلى نشوء رصيد حر قدره ٤ ١٩٨ ٦٠٠ دولار (المرجع نفسه، الجدول ٢). ويرد في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام موجز الفروق الكبيرة بين اعتمادات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ونفقات البعثة.

باء - الولاية وافتراضات التخطيط لعام ٢٠١٨

٤ - مدّد مجلس الأمن ولاية البعثة في قراره ٢٤٠٥ (٢٠١٨) حتى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٩. وحسبما ذكره الأمين العام، ستظل أفغانستان تواجه تحديات أخرى على الصعيد السياسي والأمني والاجتماعي - الاقتصادي والإنساني وفي مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠١٨. ومن المرجح أن تتصاعد التوترات السياسية في الفترة التي تسبق الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات المتوقعة في عام ٢٠١٨ والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩. ويرد وصف لأولويات وافتراضات التخطيط للبعثة لعام ٢٠١٨، وأوجه تعاونها مع الكيانات الأخرى، في الفقرات ١٧ إلى ٢٣ من تقرير الأمين العام.

٥ - ويشير الأمين العام إلى أن الأولويات الاستراتيجية للبعثة تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٣٤٤ (٢٠١٧) و ٢٤٠٥ (٢٠١٨)، وتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره الخاص عن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة (A/72/312-S/2017/696) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ وأن البعثة ستقوم في سياق الاستعراض الاستراتيجي، وبالتعاون الوثيق مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بتحويل تركيزها من دعم خطة بناء السلام بعد انتهاء النزاع إلى دعم عملية سلام تمسك أفغانستان بزمامها. ومثلما أشار إليه أعلاه، من المتوقع أن تُعقد في أفغانستان انتخابات برلمانية وانتخابات رئاسية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على التوالي. وقد طلبت حكومة أفغانستان إلى الأمم المتحدة أن توفر الدعم التقني للدورة الانتخابية المقبلة. وستركز المساعدة المقدمة، بقيادة بعثة الأمم المتحدة هناك، على توفير الدعم التقني للهيئات المعنية بإدارة الانتخابات، فضلاً عن المساعي الحميدة والدعم السياسي (A/72/371/Add.9)، الفقرتان ٢٢ و ٢٧).

٦ - وتمشيا مع التوصيات الواردة في التقرير الخاص للأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي، يُقترح إلغاء أربع وحدات، هي وحدة سيادة القانون، والوحدة المعنية بالحوكمة، والوحدة الاستشارية العسكرية، والوحدة الاستشارية للشرطة. وفي حين ستظل المكاتب الميدانية تؤدي دورا بالغ الأهمية في تنفيذ ولاية البعثة على الصعيد المحلي، يُقترح أيضا إغلاق مكتب الولاية في فراه وتحويل الوظائف إلى وظائف وطنية في مكتب الولاية في ولاية بدخشان (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٣ و ٢٦).

٧ - ويشير الأمين العام إلى أن إعادة التنظيم المقترحة للمكاتب الميدانية ستتيح الفرصة لتنقيح مفهوم دعم العمليات الجوية على نحو يجعلها أكثر فعالية بدرجة كبيرة من حيث التكلفة، وذلك دون المساس بعملية التنفيذ. وهذا المفهوم المنقح للعمليات يتضمن تحولاً من الترتيب الحالي المتعلق بدعم عملية التوزيع المحوري الجوي، الذي لا يخدم عادةً أكثر من واحدة أو اثنتين من الجهات المقصودة من كابل، إلى تقديم الخدمات لمواقع متعددة من خلال رحلة واحدة تنطلق من كابل، من أجل ضمان شغل المقاعد بصورة أفضل وتقليص عدد ساعات الطيران. وتبعاً لذلك، فإنه يُقترح تعديل تشكيلة الأصول الجوية للبعثة، وخفض العدد الكلي للأصول من ست طائرات (ثلاث طائرات ثابتة الجناحين وثلاث مروحيات) إلى أربع طائرات (طائرتان ثابتتا الجناحين ومروحتان) (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨).

٨ - ويقترح الأمين العام الموارد اللازمة لتعزيز التحصين الأمني للمباني القائمة. ففي أعقاب انفجار عبوة ناسفة يدوية الصنع ضخمة جدا محمولة على مركبة بالقرب من حي السفارات في كابل في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧، تعاقدت البعثة مع أحد مقدمي الخدمات لإجراء تقييمات لمدى حصانة ممتلكاتها ضد التفجيرات في كابل؛ وقد انصبّ تركيز تدابير التخفيف الرامية إلى الحد من المخاطر بوجه خاص على إنشاء حاجز صدّ إضافي في محيط المجمّعات، وتقييد وصول المركبات المحتملة الضخمة على الطرق الشديدة القرب من المحيط. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التقييم قد أُنجِز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وأن الزيادة المقترحة بمبلغ ٢٨٧ ٠٠٠ دولار في الاحتياجات المتعلقة بالمرافق والهيكل الأساسية في عام ٢٠١٨، بالمقارنة مع النفقات في عام ٢٠١٧، مرتبطة في معظمها بالتدابير الأمنية المطبقة على المباني الحالية، على نحو ما أوصى به تقييم الحصانة ضد التفجيرات. ويشير الأمين العام إلى أنه لا يبدو أن هناك، في الوقت الراهن، حاجة إلى تأمين أماكن بديلة في كابل أو في مواقع المكاتب الميدانية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠).

جيم - الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٨

٩ - كما هو مبين في الجدول ١، تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة للبعثة في ٢٠١٨ ما قدره ٤١٨ ٠٠٠ ١٥١ دولار (بما في ذلك مبلغ ٨٢ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار الذي وافقت عليه الجمعية العامة، في إطار سلطة الالتزام، في قرارها ٢٦٢/٧٢ ألف)، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٣٠٠ ٧٦٥ ١٢ دولار أو بنسبة ٧،٨ في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٧. ويرد في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام موجز للعوامل الرئيسية المتسببة في نشوء الفروق بين الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٧ والموارد المقترحة لعام ٢٠١٨. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير معلومات عن تنفيذ سلطة الالتزام حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨.

الجدول ١

مجموع الاحتياجات من الموارد (مخصوماً منه الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة	٢٠١٦-٢٠١٧		الميزانية		٢٠١٨		الفرق عام ٢٠١٧	
	الاعتمادات	الإنفاق	الفرق	المعمدة لعام ٢٠١٧	مجموع الاحتياجات	غير المتكررة	الزيادة/النقصان	مقابل عام ٢٠١٨
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	١٤٧٣,٨	٩٦٥,٦	(٥٠٨,٢)	٧٥٢,٥	٩٤,٠	-	(٦٥٨,٥)	
الموظفون المدنيون	٢٣٠,٠٤٤,٠	٢٣٣,٥٧٠,٦	٣٥٢٦,٦	١٠٦,٥٣٦,٧	١٠٣,١٨٦,٦	-	(٣٣٥٠,١)	
الاحتياجات التشغيلية	١١٥,٩٠٩,٨	١٠٨,٦٩٢,٨	(٧,٢١٧,٠)	٥٦,٨٩٤,١	٤٨,١٣٧,٤	٢٢٤٢,٢	(٨٧٥٦,٧)	
مجموع الاحتياجات	٣٤٧,٤٢٧,٦	٣٤٣,٢٢٩,٠	(٤,١٩٨,٦)	١٦٤,١٨٣,٣	١٥١,٤١٨,٠	٢٢٤٢,٢	(١٢٧٦٥,٣)	

١٠ - وتمثل الميزانية المقترحة المنقحة لعام ٢٠١٨ زيادة بمبلغ ٣٠٠ ٩٩٤ ١٠ دولار بالمقارنة مع الميزانية الأصلية المقترحة للفترة نفسها. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الزيادة المقترحة ترتبط في معظمها بزيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين المدنيين بمبلغ ٣٠٠ ٨٠٣ ١٠ دولار بسبب: (أ) اقتراح إنشاء ٣ وظائف إضافية كالتالي: موظفان للشؤون السياسية (ف-٤) ومساعد للشؤون السياسية (موظف وطني من الفئة الفنية)؛ و (ب) اقتراح نشر سبعة متطوعين إضافيين من متطوعي الأمم المتحدة؛ و (ج) الاحتياجات المنقحة لما عدده ١ ٥٢٩ وظيفة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ و ١ ٢٤١ وظيفة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ و (د) زيادة في التكاليف العامة للموظفين الدوليين وبدل المخاطر للموظفين الوطنيين. ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير جدول يقارن بين مقترحات الميزانية الأصلية ومقترحات الميزانية المنقحة.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

١١ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠١٨ ما قدره ٩٤ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٦٥٨ ٥٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٧. ويعكس الفرق، في سياق الاستعراض الاستراتيجي، انخفاضاً في عدد المستشارين العسكريين من ١٢ مستشاراً في عام ٢٠١٧ إلى مستشار واحد في نهاية عام ٢٠١٨ واقترح الاستغناء عن جميع مستشاري شؤون الشرطة في نهاية عام ٢٠١٨ (A/72/371/Add.9، الفقرات ٩٤-١٠١).

١٢ - توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على مقترحات الأمين العام بشأن احتياجات البعثة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠١٨.

٢ - الموظفون المدنيون

الجدول ٢

الاحتياجات من الموظفين

الوظائف المؤقتة الرتبة	
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٧ ١ ٥٢٩	١ و أ ع، ٢ أ ع م، ١ مد-٢، ٨ مد-١، ٢٧ ف-٥، ٧٢ ف-٤، ٧١ ف-٣، ١٧ ف-٢، ١٥٦ خ م، ١ خ ع (رأ)، ١٧٠ م ف و، ٩٤٢ م ر م، ٦١ م أ م
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٨ ١ ٢٤١	١ و أ ع، ٢ أ ع م، ١ مد-٢، ٧ مد-١، ٢٨ ف-٥، ٥٧ ف-٤، ٦١ ف-٣، ٧ ف-٢، ١٤٤ خ م، ١ خ ع (رأ)، ١٢٦ م ف و، ٧٣٨ م ر م، ٦٨ م أ م
الوظائف الجديدة المقترحة ٣٩	١ مد-١، ٥ ف-٥، ٢ ف-٤، ٥ ف-٣، ١٠ م ف و، ٤ م ر م، ١٢ م أ م
الوظائف المقترح إلغاؤها ٣٢٧	٢ مد-١، ٤ ف-٥، ١٧ ف-٤، ١٥ ف-٣، ١٠ ف-٢، ١٢ خ م، ٥٥ م و ف، ٢٠٧ م ر م، ٥ م أ م

المختصرات: و أ ع = وكيل الأمين العام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = خدمة ميدانية؛ م ف و = موظف وطني من الفئة الفنية؛ خ ع (رأ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ م ر = الرتبة المحلية؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة.

١٣ - ويرد موجز للاحتياجات من الموظفين والتغييرات المقترحة في الفقرة ٤٩ والجدولين ٤ و ٥ من تقرير الأمين العام. ويمثل مجموع الوظائف المؤقتة المقترحة البالغ ١ ٢٤١ وظيفة، بما يشمل ٣٠٩ وظائف مؤقتة دولية (١٦٤ من الفئة الفنية، و ١٤٤ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، و ٨٦٤ وظيفة مؤقتة وطنية (١٢٦ موظفا فنيا وطنيا و ٧٣٨ وظيفة من الرتبة المحلية) و ٦٨ من متطوعي الأمم المتحدة، نقصانا صافيا قدره ٢٨٨ وظيفة بالمقارنة مع الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٧ (المرجع نفسه، الجدول ٣). وترد الخرائط التنظيمية التي تبين رتب ومستويات الملاك الوظيفي المقترح في المرفق الأول لتقرير الأمين العام. ويرد في الجدول ٥ من تقرير الأمين العام التوزيع المقترح للوظائف المؤقتة حسب موقع الوظيفة، ويمكن إيجازه على النحو التالي:

- (أ) مقر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في كابل (٧٧٣ وظيفة مؤقتة)؛
- (ب) ستة مكاتب إقليمية (٢٧٦ وظيفة مؤقتة)؛
- (ج) خمسة مكاتب في الولايات (١٣٨ وظيفة مؤقتة)؛
- (د) مكتب دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الكويت، ومكتب الدعم المشترك في الكويت (٤٠ وظيفة مؤقتة)؛
- (هـ) مكتب الاتصال في إسلام آباد وطهران (٩ وظائف مؤقتة)؛
- (و) الدعم في المقر (٥ وظائف مؤقتة).

١٤ - ويشير الأمين العام إلى أن التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين تشمل ما يلي: (أ) إلغاء ٣٢٧ وظيفة مؤقتة، تتألف من ٤٨ وظيفة من الفئة الفنية، و ١٢ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٥٥ وظيفة وطنية من الفئة الفنية، و ٢٠٧ وظائف من الرتبة المحلية، و ٥ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة؛ (ب) إنشاء ٣٩ وظيفة مؤقتة، تتألف من ١٣ وظيفة من الفئة الفنية، و ١٠ وظائف وطنية من الفئة

الفنية، و ٤ وظائف من الرتبة المحلية، و ١٢ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة (انظر A/72/371/Add.9، الجدولان ٤ و ٥، والفقرات ١٠٨ و ١١٧ و ١٢٢).

معدلات الشواغر والوظائف المؤقتة الشاغرة

١٥ - يقدم الأمين العام تفاصيل معدلات الشواغر التقديرية المستخدمة في تقديرات التكاليف لعام ٢٠١٨ على النحو التالي:

(أ) الموظفون الدوليون: معدل شواغر بنسبة ١٤ في المائة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ و ٧ في المائة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ فيما يخص الوظائف المنشورة في أفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان والكويت؛ و ٥ في المائة للوظائف المنشورة في نيويورك لفترة عام ٢٠١٨ بالكامل؛ و ٥٠ في المائة لنائب الممثل الخاص للأمين العام (شؤون التنمية)/المنسق المقيم (الأمين العام المساعد)، والوظائف المقترح إنشاؤها (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٣)؛

(ب) الموظفون الوطنيون: معدل شواغر بنسبة ١٠ في المائة للوظائف الوطنية من الفئة الفنية و ٥ في المائة للوظائف من الرتبة المحلية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛ و ٥ في المائة للوظائف الوطنية من الفئة الفنية و ٣ في المائة للوظائف من الرتبة المحلية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ وتطبق فيما يخص الوظائف المقترح إنشاؤها معدلات شواغر قدرها ٥٠ في المائة للوظائف الوطنية من الفئة الفنية و ٣٥ في المائة للوظائف من الرتبة المحلية (المرجع نفسه، الفقرة ١١١)؛

(ج) متطوعو الأمم المتحدة: معدل شواغر بنسبة ٢٢ في المائة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛ و ٧,٧ في المائة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٠).

١٦ - ويشير الأمين العام إلى أن متوسط معدلات الشواغر المسجل في عام ٢٠١٧ بلغ ١١,١ في المائة للموظفين الدوليين و ٨,٥ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية (المرجع نفسه، الفقرتان ١٠٦ و ١١٥). وإذ تأخذ اللجنة في الاعتبار متوسط معدلات الشواغر المسجلة خلال عام ٢٠١٧، فإنها توصي بتطبيق معدلي شواغر نسبتهما ١١,١ في المائة و ٨,٥ في المائة على تقديرات تكاليف الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية لعام ٢٠١٨ على التوالي. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة حسب الاقتضاء.

١٧ - وُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تتصل باثنتي عشرة وظيفة مؤقتة (١ مد-١، ١ ف ٣، ٢ من الوظائف الوطنية من الفئة الفنية، ٨ من الرتبة المحلية) ظلت شاغرة لأكثر من سنتين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه من ضمن هذه الوظائف الاثنتي عشرة، اقترح إلغاء ٨ وظائف (١ مد-١، ١ ف ٣، ٢ من الوظائف الوطنية من الفئة الفنية، ٤ من الرتبة المحلية)، وتم شغلوظيفتين في ١ آذار/مارس ٢٠١٨. وأفيد فيما يتعلق بالوظيفتين المتبقيتين من الرتبة المحلية (مساعد للشؤون السياسية، وحارس للأمن الميداني) بأن عمليات التوظيف جارية وأنه من المقرر التحاق المرشحين

في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨، على التوالي. وتتوقع اللجنة أن يتم ملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.

قسم التنسيق بين المانحين

١٨ - يقترح الأمين العام إنشاء قسم للتنسيق بين المانحين، في إطار التغييرات التنظيمية المقترحة في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (شؤون التنمية)، لتحقيق جملة أهداف منها: (أ) تعزيز مهام التنسيق بين المانحين؛ (ب) تحسين قدرة البعثة على دعم المجلس المشترك للرصد والتنسيق؛ (ج) تعزيز إجراء مناقشات فيما يتعلق بالسياسات والاتساق فيما بين المانحين، وبين المانحين والحكومة، ومع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني؛ (د) دعم نهج بناء السلام على صعيد كل برامج الأمم المتحدة على المستويين الوطني ودون الوطني، مع التركيز بوجه خاص على مواءمة المساعدة الإنمائية الدولية مع أولويات الحكومة (انظر A/72/371/Add.9، الفقرة ٦٢ (و) '١').

١٩ - ويقترح الأمين العام إنشاء ٤ وظائف مؤقتة كما يلي: ١ ف-٥ (كبير موظفي البرامج)، ١ ف-٣ (موظف للشؤون الإنسانية)، ٢ من الوظائف الوطنية من الفئة الفنية (موظف مساعد لإدارة البرامج، وموظف معاون للشؤون المدنية)؛ ونقل ٣ وظائف كما يلي: ١ ف-٤ (موظف تنسيق) و ١ ف-٣ (موظف للشؤون المدنية) من المكتب الأمامي لنائب الممثل الخاص للأمين العام، و ١ ف-٤ (موظف للشؤون القضائية) من المكتب الإقليمي في كابل (المرجع نفسه، الفقرة ٦٢ (و) '٢' و '٣'). وسيبلغ عدد الوظائف المقترحة للقسم ما مجموعه سبع وظائف من الفئة الفنية.

٢٠ - وعند الاستفسار عن الأثر المحتمل لاقتراح الأمين العام بشأن ركيزة الأمم المتحدة للتنمية على قسم التنسيق بين المانحين المقترح إنشاؤه، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة يشدد على ضرورة اتباع نهج أكثر اتساقاً إزاء عمل البعثة بشأن السلام والأمن والتنمية، ويدعو إلى تعزيز التنسيق الاستراتيجي. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، سيتيح قسم التنسيق بين المانحين المقترح قدراً أكبر من التنسيق الاستباقي لمساعدات المانحين بشكل عام لضمان تحقيق التآزر والاتساق والمواءمة مع الأولويات الوطنية وتمكين البعثة من مواجهة الزيادة الهامة في مطالب الحكومة والمجتمع الدولي باستخدام الأموال على نحو سليم وتحسين النتائج الإنمائية. ومن شأن هذه الجهود أيضاً أن تمكن وكالات الأمم المتحدة من توليد قيمة أكبر من الأموال المتاحة من خلال المواءمة مع الأولويات الوطنية والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتلاحظ اللجنة أن وظيفة التنسيق يمكن أن تعتبر امتداداً لمهمة الإشراف على الجهود المدنية الدولية وتنسيقها والارتقاء بدعم أكثر اتساقاً من جانب المجتمع الدولي لأولويات الحكومة الأفغانية في مجالي التنمية والحكومة. وترى اللجنة أن تبرير الحاجة إلى ثلاث وظائف إضافية يُقترح إنشاؤها غير مقنع، وذلك بالنظر إلى الموارد الحالية المزمع تخصيصها لهذا القسم. وتوصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفة ف-٥ (كبير موظفي البرامج)، ووظيفة ف-٣ (موظف للشؤون الإنسانية)، ووظيفة وطنية من الفئة الفنية (موظف مساعد لإدارة البرامج). وينبغي تعديل أي موارد ذات صلة غير متعلقة بالوظائف تبعاً لذلك.

الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية

٢١ - يقترح الأمين العام أيضا إنشاء وحدة استشارية للشؤون الجنسانية في سياق الاستعراض الاستراتيجي وتماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن المرأة والسلام والأمن، وتوصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وسيتيح إنشاء الوحدة المقترح مواءمة هيكل البعثة مع هيكل البعثات السياسية الخاصة الأخرى، وسيتمكن البعثة من معالجة المسائل المتصلة بالتهوض بالمشاركة الهادفة للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي العمليات السياسية، وتحسين تمثيل المرأة في هياكل الحكومة. ويقترح الأمين العام أيضا إنشاء ثلاث وظائف مؤقتة كما يلي: ١ ف-٥ (كبير مستشارين في الشؤون الجنسانية) للإشراف على عمل الوحدة؛ و ١ ف ٣ (موظف للشؤون الجنسانية) و ١ من الرتبة المحلية (مساعد لشؤون إدارة البرامج) للاضطلاع بالأنشطة المتصلة بإدماج المنظورات الجنسانية في جميع جوانب عمل البعثة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٥ (ه)).

٢٢ - وعند الاستفسار عن توزيع المسؤوليات بين دائرة حقوق الإنسان والوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية المقترحة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن دائرة حقوق الإنسان سوف تحتفظ بملف حقوق المرأة مع التركيز على القضاء على العنف ضد المرأة وستواصل عملها في مجال وصول المرأة إلى العدالة، في حين ستكون الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية مسؤولة عن تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البعثة وعن كامل ملف المرأة والسلام والأمن في سياق قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وتلاحظ اللجنة أن وثيقة الميزانية التي أعدها الأمين العام لا تتضمن تقسيما واضحا للمسؤوليات بين الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية المقترحة ودائرة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالقدرات الاستشارية في المسائل الجنسانية. وتأمل اللجنة أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة إيضاحات بشأن نقل القدرات الاستشارية في المسائل الجنسانية عند نظرها في تقريره.

٢٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ١٦ و ٢٠ و ٢٢ أعلاه، بأن توافق الجمعية العامة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بملاك الموظفين في البعثة لعام ٢٠١٨.

٣ - التكاليف التشغيلية

٢٤ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية لعام ٢٠١٨ ما قدره ٤٠٠ ١٣٧ ٤٨ دولار، ما يمثل انخفاضاً قدره ٧٠٠ ٧٥٦ ٨ دولار، أو بنسبة ١٥,٤ في المائة، مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٧. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض في تكاليف المرافق والهياكل الأساسية بمبلغ ٤٠٠ ٦٧٤ ٢ دولار وفي تكاليف النقل الجوي بمبلغ ٥٠٠ ٦٢٣ ٣ دولار. ويقترح الأمين العام، فيما يتعلق بالتغيرات الهيكلية، إعادة توزيع المجالات الوظيفية التي يشرف عليها رئيس دعم البعثة ونائبه، ورئيس إدارة سلسلة الإمداد، وإنشاء وحدة لتخطيط الشراء ووحدة للإمدادات العامة والوقود، ويقدم الأساس المنطقي للمفهوم المنقح للعمليات الجوية والإبقاء على احتياجات التشغيل والدعم القائمة (المرجع نفسه، الفقرات ٢١ و ٢٨ و ٢٩).

خدمات الأمن

٢٥ - يرد في المرفق الرابع لتقرير الأمين العام بيان مفصل لخدمات الأمن المقترحة، بما في ذلك عدد ومواقع الحراس ومجموع التكاليف لكل فئة من الفئات، استجابة لتوصيات اللجنة الاستشارية (انظر A/70/7/Add.14، الفقرة ٣٣). وتبلغ التكلفة التقديرية للأمن لعام ٢٠١٨ ما قدره ٢٠٠ ٤٠٩ ١١ دولار. وتلاحظ اللجنة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٨ أعلاه، أن تزايد قابلية تعرض المجمعات خارج الحي الدبلوماسي للخطر قد يؤدي إلى بروز احتياجات أمنية إضافية في المستقبل. وتأمل اللجنة أن تقدم معلومات مفصلة عن الاحتياجات من الموارد فيما يتعلق بخدمات الأمن في مشاريع الميزانية المقبلة للبعثة، وذلك بالنظر إلى النسبة المخصصة لخدمات الأمن من الميزانية.

الخبراء الاستشاريون

٢٦ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين (٤٠٠ ٤٤٤ دولار) تعكس الاستعانة بخبراء استشاريين بهدف توفير الخبرة الفنية والمتخصصة في الأنشطة غير التدريبية المضطلع بها لدعم المجالات الفنية للبعثة (٤٠٠ ٥٦ دولار) وأنشطة تدريب موظفي البعثة (٨٨ ٠٠٠ دولار) (A/72/371/Add.9، الفقرة ١٢٣). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأنشطة غير التدريبية تتعلق بتحليل النزاع وديناميات النزاعات (٣٠ ٠٠٠ دولار) وبناء السلام والتنمية (١٤ ٦٤٠ دولار) وتقديم الخدمات في البيئات الهشة والمتضررة بالنزاعات (١١ ٧٦٠ دولار). وتلاحظ اللجنة أن جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالنزاعات ودينامياتها، إضافة إلى توليف البيانات والبحث فيما يتعلق بآثار النزاع على بناء السلام وتقديم الخدمات، أنشطة ينبغي الاضطلاع بها جميعها في إطار القدرات القائمة. وتعيد اللجنة تأكيد رأيها القائل بأنه، مع التسليم بأن الاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين قد تكون لازمة للحصول على خبرات متخصصة غير متوافرة داخليا، لا ينبغي الاعتماد على الخبراء الاستشاريين الخارجيين إلا في الحدود الدنيا. ولذلك توصي اللجنة بعدم الموافقة على الموارد المقترحة للاستعانة بخبراء استشاريين لأغراض الأنشطة غير التدريبية بمبلغ ٥٦ ٤٠٠ دولار. وتوصي اللجنة بالموافقة على الاحتياجات الاستشارية المتبقية، وقدرها ٨٨ ٠٠٠ دولار.

النقل البري

٢٧ - يعكس الاعتماد البالغ ٩٨٢ ٥٠٠ دولار الاحتياجات فيما يخص أسطول النقل البري للبعثة المكون من ٢٦٠ مركبة، منها ٣ مركبات ركاب خفيفة، و ١٣ مركبة للأغراض الخاصة، و ٢٣٤ مركبة مصفحة (منها ١٠ سيارات إسعاف)، و ٩ قطع من معدات مناولة المواد، وجرار واحد لقطر الطائرات (المرجع نفسه، الفقرة ١٣٣). وتذكر اللجنة الاستشارية بأن أسطول البعثة من المركبات كان مؤلفا من ٢٨٤ مركبة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٧ (انظر A/71/365/Add.4، الفقرة ٢٣٨). وتلاحظ اللجنة أن خفض الاحتياجات يعكس أساسا انخفاض الاحتياجات فيما يخص تصليح المركبات وصيانتها، ولكن لا يبدو أنه يعكس التخفيضات في أسطول النقل التي ينبغي أن ينتج عنها انخفاض إضافي في تكاليف التصليح وشراء قطع الغيار والوقود والزيوت ومواد التشحيم. وتوصي اللجنة بتطبيق خفض بنسبة ٥ في المائة، بمبلغ ٤٩ ١٠٠ دولار، على الاحتياجات المقترحة من الموارد للنقل البري. وتوصي اللجنة بالتالي بالموافقة على الاحتياجات المتبقية للنقل البري، وقدرها ٩٣٣ ٤٠٠ دولار.

٢٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالاحتياجات التشغيلية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرتين ٢٦ و ٢٧ أعلاه.

مكتب دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في الكويت ومكتب الدعم المشترك في الكويت

٢٩ - ترد معلومات عن ترتيبات تقاسم التكاليف والتعاون في مجالات الدعم فيما يتعلق بمكتب الدعم المشترك في الكويت الذي يُمول في إطار ميزانية البعثة في الفقرات ٨٠ إلى ٨٤ من تقرير الأمين العام. وترد الاحتياجات من الموارد لعنصر المكتب، الذي يمول في إطار ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في تقديرات الميزانية لهذه البعثة (انظر A/72/371/Add.5).

٣٠ - وتبقى المقترحات المقدمة من الأمين العام بشأن ملاك موظفي مكتب الدعم المشترك في الكويت المتصل ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دون تغيير، أي ٣٩ وظيفة مؤقتة. وفيما يتعلق بملاك موظفي مكتب دعم البعثة في الكويت، يقترح الأمين العام خفض ٣ وظائف مؤقتة إلى وظيفة واحدة على النحو التالي: (أ) إلغاء وظيفة موظف أمن (الخدمة الميدانية) في قسم الأمن؛ (ب) إلغاء وظيفة حارس أمن (الرتبة المحلية) في قسم الأمن. والوظيفة المتبقية برتبة ف-٥ في مكتب دعم البعثة في الكويت وظيفة تابعة للوحدة المتكاملة للسلوك والانضباط، وسيظل شاغلها مسؤولاً مباشرة أمام رئيس القسم الموجود في كابل (A/72/371/Add.9، الفقرة ٨٠ (أ))، بما يحفظ الاستقلالية في التسلسل الإداري والمساءلة داخل البعثة.

٣١ - ولا تزال اللجنة الاستشارية تلاحظ الافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بهياكل ومهام وقدرات مكتب دعم البعثة في الكويت ومكتب الدعم المشترك في الكويت وبالأساس المنطقي للاحتفاظ بمكتب للدعم بوظيفة واحدة. ولا تزال اللجنة تتساءل عن مدى استمرار صلاحية الاحتفاظ في الكويت بهيكلين منفصلين لهما استقلالية في التسلسل الإداري وأوجه المساءلة إزاء البعثة، (انظر A/69/628/Add.2، الفقرة ٢٥، و A/70/7/Add.14، الفقرات ٢٤-٢٦، و A/71/595/Add.4، الفقرة ٢٥، و A/72/7/Add.14، الفقرة ٣٤).

٣٢ - وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد أيضا بأن مكتب الدعم المشترك في الكويت أنشئ في البداية من قبل إدارة الدعم الميداني اعتبارا للحالة الأمنية في العراق، وقامت تلك الإدارة بعد ذلك بتوسيعه لكي يشمل بعض مهام دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والبعثات الأخرى (A/72/371، الفقرتان ٧١ و ٧٢). ولئن كانت اللجنة لا تعترض على اتخاذ ترتيب مؤقت لدعم تنفيذ نظام أوموجا، فإنها تذكر بأن إجراء أي تغييرات في نموذج تقديم الخدمات الحالي أو المستقبلي يجب أن يتم، وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤ ألف، بموافقة الجمعية العامة (انظر A/71/595، الفقرة ٥٥).

٤ - مسائل أخرى

٣٣ - أعرب ممثلو الأمين العام، بناء على طلب، عن استعدادهم تقديم معلومات في مشاريع الميزانية المقبلة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة بنفس مستوى المعلومات المقدمة في مشاريع الميزانية المتعلقة ببعثات حفظ السلام، بما في ذلك بيانات عن الموارد المالية مصنفة بحسب المجموعات والفئات والبنود

الفرعية. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تكون المعلومات التي ستدرج في مقترحات الميزانية المقبلة بشأن البعثات السياسية الخاصة الميدانية متوائمة مع المعلومات المقدمة حاليا فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام، وتتطلع إلى تلقي هذه المعلومات في مشاريع الميزانية المقبلة.

ثالثا - التوصية

٣٤ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام المتعلق باحتياجات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من الموارد لعام ٢٠١٨، رهنا بالتعليقات والتوصيات الواردة أعلاه.

المرفق الأول

الفروق بين الميزانية المقترحة الأصلية والميزانية المقترحة المنقحة للبعثة لعام ٢٠١٨

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	التقديرات الأصلية	التقديرات المنقحة	ملاحظات
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
١ - المراقبون العسكريون	٤٤,٢	٥٤,٤	١٠,٢ اعتمادات لأجل ٣ مستشارين عسكريين حتى حزيران/يونيه، ومستشار عسكري واحد بعد ذلك وفقا للميزانية الأصلية المقترحة
٢ - شرطة الأمم المتحدة	-	٣٩,٦	٣٩,٦ اعتمادات لمستشارين اثنين لشؤون الشرطة حتى حزيران/يونيه
المجموع الفرعي	٤٤,٢	٩٤,٠	٤٩,٨
ثانيا - الموظفون المدنيون			
١ - الموظفون الدوليون	٥٥ ٩٥٦,٩	٦٠ ١٦٢,٠	٤ ٢٠٥,١ (أ) تخفيض صاف مقترح لما عدده ٤٧ وظيفة مؤقتة بدلا من ٤٩ (أعيد إنشاء وظيفتين برتبة ف-٤)؛ (ب) اقتراح إلغاء ونشر وظائف مؤقتة جديدة اعتبارا من ١ تموز/يوليه بدلا من ١ كانون الثاني/يناير؛ وتطبيق معدل شواغر أقل على الوظائف المؤقتة القائمة. وسجل متوسط معدل شواغر فعلي بنسبة ١١,٢ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
٢ - الموظفون الوطنيون	٣٢ ٧٤٦,٣	٣٨ ٧٩٤,٢	٦ ٠٤٧,٩ (أ) تخفيض صاف مقترح لما عدده ٢٤٨ وظيفة مؤقتة بدلا من ٢٤٩. والإبقاء على مستويات ملاك الموظفين المعتمد لعام ٢٠١٧ حتى حزيران/يونيه ٢٠١٨. وتحتسب الوظائف المقترحة/الجديدة اعتبارا من ١ تموز/يوليه؛ (ب) تخفيض صاف مقترح لما عدده ٢٤٨ وظيفة مؤقتة بدلا من ٢٤٩، بما يشمل إلغاء ٢٦٢ وظيفة وإنشاء ١٤ وظيفة
٣ - متطوعو الأمم المتحدة	٣ ٦٨٠,١	٤ ٢٣٠,٤	٥٥٠,٣ ٧ وظائف مؤقتة جديدة مقترحة من المقرر نشرها اعتبارا من ١ تموز/يوليه
المجموع الفرعي	٩٢ ٣٨٣,٣	١٠٣ ١٨٦,٦	١٠ ٨٠٣,٣
ثالثا - التكاليف التشغيلية			
١ - الخبراء الاستشاريون	١٩٤,٤	١٤٤,٤	(٥٠,٠) انخفاض تكاليف الخدمات الاستشارية في مجالي تحليل النزاعات ودينامياتها. وحذف التدريب المقدم من الخبراء الاستشاريين في مجال الاتصالات الاستراتيجية
٢ - السفر في مهام رسمية	١ ٤٨٢,٥	١ ٤٨٢,٥	-
٣ - المرافق والهياكل الأساسية	٢٥ ٨٠٣,٠	٢٦ ٣٤٠,٥	٥٣٧,٥ تخفيضات في إطار المساهمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقاسم التكاليف فيما يتعلق بمكتب الكويت، تقابلها زيادة في أسعار الوقود وتحسينات أمنية لمجمعات الأمم المتحدة
٤ - النقل البري	١ ٠١٦,٦	٩٨٢,٥	(٣٤,١) انخفاض تكاليف قطع الغيار للمركبات المدرعة، يقابله ارتفاع أسعار الوقود للتر الواحد

الفئة	التقديرات الأصلية	التقديرات المنقحة	الفرق	ملاحظات
٥ - العمليات الجوية	١١ ٣٨٩,٦	١١ ٢٢١,٦	(١٦٨,٠)	انخفاض الاحتياجات من وقود الطائرات نتيجة انخفاض استهلاك الوقود وانخفاض أسعار الوقود للتر الواحد. والتقديرات معدلة بما يعكس انخفاض ساعات الطيران
٦ - الاتصالات	٣ ٤٨٠,٠	٣ ٤٤٥,٨	(٣٤,٢)	انخفاض تكلفة خدمات الإنترنت المقدمة لمكتب الكويت وفقا لمذكرة التفاهم مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
٧ - تكنولوجيا المعلومات	٢ ٣٢٨,٤	٢ ٣٠٦,٠	(٢٢,٤)	استبدال ١٠٦ حواسيب محمولة بدلا من ١٢٠
٨ - الشؤون الطبية	٤٣٧,٢	٤٣٧,٢	-	
٩ - اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	١ ٨٦٤,٥	١ ٧٧٦,٩	(٨٧,٦)	انخفاض تكاليف الشحن بسبب انخفاض اقتناء المعدات
المجموع الفرعي	٤٧ ٩٩٦,٢	٤٨ ١٣٧,٤	١ ٤١,٢	
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	١٤٠ ٤٢٣,٧	١٥١ ٤١٨,٠	١٠ ٩٩٤,٣	

المرفق الثاني

حالة النفقات في إطار سلطة الالتزام حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السلطة المسندة النفقات الفعلية حتى الرصيد المتاح في للدخول في التزامات ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨			الفترة
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
٢٦٠,٠	٤٤,٤	٢١٥,٦	١ - المراقبون العسكريون
١١٦,٣	١٨,٥	٩٧,٨	٢ - شرطة الأمم المتحدة
٣٧٦,٣	٦٢,٩	٣١٣,٤	المجموع الفرعي
ثانيا - الموظفون المدنيون			
٣٢٠٠٨,٣	١٤٠١٨,١	١٧٩٩٠,٢	١ - الموظفون الدوليون
٢٣٥٨٣,٨	١١٧٤٢,٣	١١٨٤١,٥	٢ - الموظفون الوطنيون
١٤٧٤,٣	١١٣٩,١	٣٣٥,٢	٣ - متطوعو الأمم المتحدة
٥٧٠٦٦,٤	٢٦٨٩٩,٥	٣٠١٦٦,٩	المجموع الفرعي
ثالثا - التكاليف التشغيلية			
٩٦٤	—	٩٦٤	١ - الخبراء الاستشاريون
٤٧٨٣	١٥٠٤	٣٢٧٩	٢ - السفر في مهام رسمية
١٤٩٢١٩	٩٠٥٩٠	٤٩٦٢٩	٣ - المرافق والهياكل الأساسية
٠٧٨٦	٥١٩	٥٧٦٦	٤ - النقل البري
٥٠٨٦٩	٥٨٤٧٧	٢٣٩١	٥ - العمليات الجوية
١٨٩٤٥	٧٤٨٢	١١٤٦٣	٦ - الاتصالات
١١٣٦٥	٢٥٢٦	٩٨٣٨	٧ - تكنولوجيا المعلومات
٥٢٩٤	١٨٢	٤٢١٢	٨ - الشؤون الطبية
٤٧٢١	١٤٩٦	٣٢٢٥	٩ - اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٢٦٠٠٥٠	١٧٥١٧٨	٨٥٨٧١	المجموع الفرعي
٨٣٧٤٩٢	٤٤٩١٤٠	٣٩٨٣٥١	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)